إشكالية التهيئة العمرانية بالمناطق السهبية ولاية الجلفة نموذجا

قحقيح صالحي عبد الحفيظ

قسم علوم الأرض والكون- كلية علوم الطبيعة والحياة ، جامعة الجلفة - الجزائر

تاريخ الإستلام 2017/10/20– تاريخ القبول 2018/02/24

الملخص

على ضوء هذا المقال الذي يتناول إشكالية التهيئة العمرانية بولاية سهبية تعد من بين أكبر الولايات الجزائرية سكانا وتخلفا، كنتيجة حتمية للنمو السكاني المتزايد من سنة لأخرى، مما افرز ضغطا كبيرا علي مختلف التجهيزات و المرافق الخدمية وخاصة بأهم المراكز العمرانية في ولاية الجلفة التي تبقى في حاجة ماسة وضرورة ملحة لإعادة التوازن المجالي والتقليص من حدة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية من خلال التوطين المدروس للتجهيزات المختلفة، والمرافق العامة، واعتماد مبدأ الأولوية في توزيعها.

الكلمات المفتاحية: السهوب، التهيئة، الإختلالات، الهيكلة، التجهيزات.

Résumé

A l'instar de cet article qui traite la problématique de l'aménagement du territoire dans une wilaya steppique ; La wilaya de Djelfa se caractérise par une forte évolution de sa population notamment de ces principaux centres urbains a savoir Djelfa, Ain Oussera,Hassi Bahbah et Messad. Cette évolution rapide de la population a engendré une forte pression sur les divers équipements et services d'un coté, et d'autre coté a provoqué un déséquilibre dans l'armature urbaine.

Toute opération d'aménagement et de rééquilibre doit être basée sur le principe de priorité pendant la localisation et répartition de divers équipements et services.

Mots clés: steppe, aménagement, déséquilibre, structuration, équipements.

Abstract

This article deals with the problem of land use planning in a steppic wilayas. The wilaya of Djelfa is carachtirized by a strong evolution of its main urban centersnamely Djelfa, Din Oussera, Hassi bahbah and Messad. This rapid evolution of population has generated a great deal of pressur on the various equipment and services on the side, and on the other side has caused an inblance in the urban framework.

Any development and equilibrium operation must be based on the principale of priority during the location and distribution of various equipment and services.

Keywords: steppe, land use, imbalance, structuration, equipments.

© جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1, الجزائر, جوان 2018

المقدمة

ان الاستعمار ترك البلاد تعاني من إختلالات هيكلية ومجالية واجتماعية عميقة، فالإستراتيجية الفرنسية ركزت البنى التحتية والهياكل القاعدية في الشريط الساحلي وهذا لخدمة الميتروبول الفرنسي خاصة والأوربي عامة. ولمعالجة هذه الإختلالات أو على الأقل التقليل من حدتها وتأثيرها السلبي على المجال تبنت الدولة الجزائرية سياسات عدة، إلا أنها بدل أن تتم عبر كامل التراب الوطني فقد كرست ظاهرة التسحل، وبقيت المناطق الداخلية تعاني الفقر والتهميش، بل وأضحت بؤرا لنزوح السكان نحو المناطق الساحلية والمراكز الحضرية التي تركها المعمرون الأوروبيون في إطار ما يعرف بتعمير المجال الشاغر هذا من جهة. ومن جهة أخرى الامتيازات التي قدمها القطاع الصناعي مقارنة مع باقي القطاعات وفقدت بعض المجالات وظائفها وتحولت لأداء وظائف حضرية، كما هو الحال بالنسبة للقرى الاشتراكية التي تحولت لأنوية حضرية في طور النمو والتوسع.

ولموجهة هذا الوضع ومخاطر تبعاته، اتخذت الدولة الجزائرية جملة من الخيارات التنموية والإصلاحية تمحورت حول تسطير برامج خاصة للمناطق المعزولة والمهمشة والمحرومة تمثلت في وسائل وأدوات ومخططات إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة بفعل اصطدامها بإرهاصات وحقائق عدة وخاصة في فترة الثمانينات والتسعينات، وبهدف تثمين الإيجابيات ومحو السلبيات والتعايش مع التحديات الجديدة ولعل أبرزها طاهرة العولمة في تجلياتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. فقد لجأت السلطات المعنية إلى تبني خيارات جديدة في ميدان التهيئة العمرانية عمادها استرجاع التراب الوطني وإحداث توزيع عادل للثروة الوطنية بهدف تحقيق التوازن المجالي والتقليص من حدة الفوارق بين المناطق الساحلية الهضاب العليا في إطار مقاربة وطنية شاملة لتعمير هذه المناطق، إذ يتوقع إسكان 20 مليون نسمة في آفاق 2015[1] مع ما يتطلبه هذا التوجه، وهذا الثقل الديموغرافي من إمكانات طبيعية وبشرية، تقنية ومادية في وسط يغلب عليه الطابع الإستيبسي بما هو عليه من تدهور وهشاشة، وبما سيواجهه من انعكاسات وأخطار طبيعية (التصحر، تراجع المساحات الغابية)، وبما سيعرفه من تحولات.

الإشكالية:

ولدراسة هذه الإشكالية وحصر موضوعها وإعطائها اتجاه تخصصي طرحنا التساؤلات الآتية:

- ما هو واقع التهيئة العمرانية بالناطق السهبية عامة وولاية الجلفة خاصة؟
- كيف يتوزع السكان ونموهم عبر إقليم الولاية؟
- هل الشبكة العمرانية متوازنة؟ أم أنها مختلة وتتميز بسيطرة وهيمنة بعض التجمعات الحضرية دون سواها؟
- ما هي طبيعة التحديات التي تواجه سياسة التهيئة العمرانية والتنموية بأبعادها المختلفة في ظل افتقار هذه المجالات للرأسمال الاجتماعي المحلي؟
- كيف يمكن التقليل من هذه الفوارق المجالية والتنموية عبر إقليم ولاية الجلفة

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار الموضوع بناءا على ما يلي:

- قلة الدراسات التي تتناول موضوع السهوب.

[1]SNAT : schéma national de l'aménagement du territoire initie selon les articles 07 et 08 de la loi n° 01/20 du 12/12/2001 relative à l'aménagement au développement durable du territoire. Il est établie par l'état pour une période de 20 ans et évaluer périodiquement tout les 05 ans. .

- مجال السهوب يغطي أغلب مساحة الهضاب العليا، أين ينتشر أكثر من 10 مليون نسمة من ساكنة الجزائر، ويتوجه نحو إسكان 20 مليون نسمة في آفاق 2025[2] في إطار مشروع الهضاب العليا. إضافة لتوفره على إمكانات اقتصادية، وكذا كونه خزانا رعويا بما يمثله من أهمية في الأمن الغذائي للبلاد.
- تدهور الوسط الطبيعي كنتيجة حتمية لعوامل اجتماعية واقتصادية، وكذا الاستغلال المكثف للموارد الطبيعة، إضافة للرعي غير المنتظم والصيد العشوائي الذي يهدد الأنواع الحيوانية والنباتية (faune et flore).
- ظاهرة التصحر التي مست أكثر من 20 مليون هكتار.
- تحولات في الوظائف المجالية حيث أن نطاق الإستبس ذو وظيفة زراعية رعوية (vocation agropastorale)، إلا أنه في السنوات الأخيرة بدأ يفقد هذه الوظيفة وأنتقل لتأدية وظائف حضرية أخرى على حساب وسط طبيعي هش وحساس.
- تعرف المنطقة توسعا عمرانيا كبيرا كنتيجة لارتفاع معدل التحضر، وخاصة في السنوات الأخيرة، حيث أن 33% من سكان ولاية الجلفة يقطنون بعاصمة الولاية.

وتم اختيار ولاية الجلفة كحالة للدراسة باعتبارها عاصمة الإستبس أين يوجد المقر الرئيسي للمحافظة السامية لتطوير السهوب (H.C.D.S)، وكذا تطلعها لأن تكون مدينة ميتروبولية في منطقة الهضاب العليا الوسطى، وما يصاحب ذلك من هياكل ووحدات إدارية ومرافق خدمية وهياكل قاعدية، والذي يتطلب بدوره احتياطات عقارية مهمة في ظل ندرتها واصطدامها بإرهاصات قبلية وعروشية.

[2] Cherif Rahmani, aménager l'Algérie 2025.

أولا: تعريف المناطق السهبية[3].

تعرف المناطق السهبية بناءا على عدة أبعاد يمكن حصرها فيما يلي:

- **البعد المجالي:** تعرف السهوب على أنها المناطق المحصورة أو الحيز المجالي المحصور بين الأطلس التلي والأطلس الصحراوي.

ويعرفها الباحث الجغرافي الفرنسي ريمون كودار(Raymond Codère) على أنها: **(المناطق التي نعبرها فور مرورنا من الأطلس التلي باتجاه الأطلس الصحراوي)**[4].

- **البعد المناخي:** تعرف المناطق السهبية على أنها المناطق المحصورة بين خطي المطر 0– 200 ملم و200 – 400 ملم. وهي تنقسم إلى نطاقين: المناطق الجافة والتي تعرف تساقطات تتراوح بين 0 – 200 ملم سنويا، والمناطق شبه الجافة التي تعرف تساقطات تتراوح بين 200– 400 ملم سنويا.

1. الموقع والمساحة: تقع المناطق السهبية في الجزائر على الشريط المحصور بين جبال الأطلس التلي والأطلس الصحراوي، وتمتد على شكل طولي انطلاقا من الحدود الشرقية مع تونس إلى الحدود الغربية مع المغرب الأقصى على مساحة تقدر ب 20 مليون هكتار. مخترقة بذلك الحدود الإدارية ل 19 ولاية من جنوب سوق أهراس إلى جنوب ولاية النعامة. وفي الحقيقة فإن الإقليم السهبي يقسم إلى ولايات

3 هذه المجالات وضعت تحت تصرف المحافظة السامية لتطوير السهوب منذ سنة 1991 بهدف تنفيذ سياسة الدولة في ميدان التنمية بإبعادها المختلفة.

4. Raymond Codère : les hautes steppes du sud Oranaises, université Paul Valery, Montpellier 03, France, 19979.

رعوية وولايات زراعية رعوية. ويمكن تلخيصها في الجدول الآتي:

الجدول رقم 01: توزيع الولايات والبلديات السهبية حسب الخاصية.

الولايات السهبية ذات الخاصة الرعوية	عدد البلديات	الولايات السهبية ذات الخاصة الزراعية الرعوية	عدد البلديات
المسيلة	**47**	تلمسان	**04**
الجلفة	**36**	سيدي بلعباس	**04**
بسكرة	**33**	سعيدة	**04**
تبسة	**28**	تيارت	**11**
الأغواط	**24**	المدية	**16**
البيض	**22**	البويرة	**09**
خنشلة	**21**	برج بوعريريج	**16**
النعامة	**12**	سطيف	**05**
/	/	باتنة	**41**
/	/	أم البواقي	**16**
/	/	سوق أهراس	**14**

المصدر: HCDS ? les potentialités de la steppe Algérienne, Algerie, 2008

ثانيا: التعريف بمنطقة الدراسة.

1. **الموقع الإداري:** ولاية الجلفة تنتمي إلى منطقة الهضاب العليا الوسطى. ويحدها من الشمال ولاية المدية وتيسمسيلت، من الشرق ولاية بسكرة وولاية المسيلة ولاية ورقلة، ومن الغرب ولاية الأغواط ولاية تيارت، ومن الجنوب ولاية غرادايا.
2. **الموقع الجغرافي والمساحة:** تتربع على مساحة تقدر ب: 3228.41 كلم2[5] أي ما يمثل 1.36% من المساحة الإجمالية للبلاد.
3. **وصف وتحليل الوحدات الطبوغرافية الكبرى:** تتميز ولاية الجلفة بوجود أربع وحدات تضاريسية كبرى وتتمثل فيما يلي: الجبال، السهول العليا، المنخفضات، الضايات.
4. **المناخ:**

تنتمي ولاية الجلفة إلى النطاق المناخي الجاف وشبه الجاف، فالمناطق الشمالية بما في ذلك الجلفة تنتمي للنطاق شبه الجاف، بينما تنتمي المناطق الجنوبية للنطاق الجاف، ويتميز بتساقطات ضعيفة جدا لا تتجاوز 10 ملم سنويا.

5. **المياه الجوفية:**

إن التمويل بالماء وفي مختلف الاستعمالات(الاستعمالات المنزلية، الصناعية، الفلاحية) يتم في الغالب انطلاقا من الأصمطة المائية الجوفية (مصادر جوفية) إذ يتم استغلال سبع وحدات هيدرولوجية من أجل ضمان التزود بالماء عبر إقليم ولاية الجلفة وتتمثل فيما يلي: الصماط المائي لسهل عين وسارة، الصماط المائي لحوض الزهراز الشرقي والغربي، الصماط المائي المحاذي للجلفة، واد الطويل بالنسبة للحافة الشمالية الغربية، هضبة مسعد والمجبارة، محدب عين الإبل وسيدي مخلوف.

6. **الغطاء النباتي.**تعتبر المساحات الغابية في إقليم ولاية الجلفة ضعيفة جدا إذا ما قورنت بالمساحة الشاسعة للولاية، وتمثل 6%[6] من المساحة الإجمالية. وهي تنحصر أساسا في غابة سن الباء شرقي وسن الباء غربي، إضافة إلى غابة بجبل صحاري الموجودة في إقليم بلدية عين معبد، فضلا عن مساحة غابية ببلدية المجبارة، غابة جبل شبكة التي تمتد على شكل طولي ذو اتجاه شمال شرق– جنوب غرب انطلاقا من جنوب غرب بلدية بويرة الأحداب.

فالمساحة الغابية الموجودة بولاية الجلفة تتشكل من: الغابة الطبيعية. غابات التشجير، (le motoral).

[5] Atlas : cartographie des lieux habités, Algérie, 1984.

[6] محافظة الغابات لولاية الجلفة 2011.

ثالثا. الدراسة السكانية:

1. تطور حجم السكان:

شكل رقم 02: تطور عدد سكان ولاية الجلفة خلال الفترة (1966 -2008)

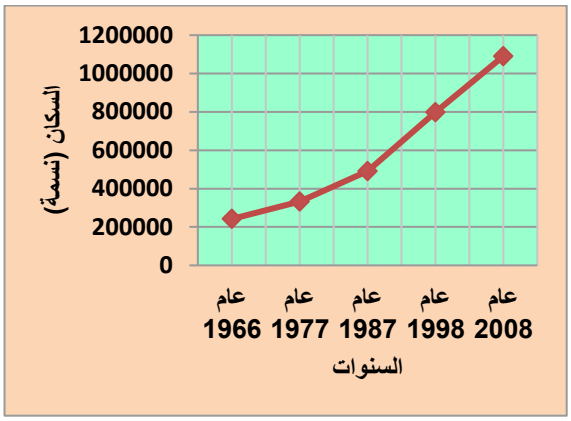

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، التعداد العام للسكان والسكن (1966- 2008).

إن دراسة المؤهلات البشرية والاقتصادية لمجال ما تعد قاعدة أساسية للدراسات العمرانية، حيث تبين لنا حجم السكان ومدى نموهم، فهي مولد أي حركة تنموية في شتى المجالات ومعيارا أساسيا في توزيع الميزانية وإقامة مختلف المشاريع الإنمائية.

ونستعرض في المحور الآتي بالدراسة والتحليل والتفسير الخصائص السكانية لإقليم ولاية الجلفة من حيث تطورهم عبر الزيادة الطبيعية، نموهم السكاني، توزيعهم وكثافتهم يمكن تقسيم الشكل رقم(02) إلى الفترات التالية:

الفترة (1987- 1998): تميزت هذه الفترة بزيادة سكانية كبيرة، إذ تضاعف تقريبا عدد سكان الولاية فمن 491439 نسمة خلال سنة 1987 تضاعف عدد السكان إلى 797706 نسمة في 1998، أي بزيادة طبيعية قدرت ب: 306267 نسمة. وتمثل هذه الزيادة عدد السكان الإجمالي لولاية الجلفة سنة 1977، كما وصل معدل النمو السنوي للسكان إلى 4.5%[7]، وهو يمثل ضعف المعدل الوطني المسجل في الفترة نفسها والمقدر ب: 2.28%[8]

إن هذا الانفجار السكاني يعود بالدرجة الأولى إلى ظاهرة النزوح الريفي والنمو الطبيعي للسكان بفعل تحسن الظروف الصحية، وكذا ظاهرة النزوح الريفي، إذ استقطبت ولاية الجلفة أعدادا هامة من سكان الولايات المجاورة كنتيجة حتمية لتردي الأوضاع الأمنية بالأحواز الريفية والمناطق النائية الجبلية.

الفترة (1998- 2008): عرفت ولاية الجلفة خلال هذه الفترة زيادة سكانية سايرت الاتجاه العام للزيادة السكانية المسجلة خلال الفترات السابقة، إذ قدرت الزيادة الطبيعية ب: 292872 نسمة[9]، وعرف معدل النمو السكاني خلال هذه الفترة تراجعا محسوسا بالمقارنة مع الفترات السابقة وقدر ب:

الجدول رقم 04: ولاية الجلفة توزيع حسب مؤشر التشتت

الولاية	عدد السكان			معدل النمو السنوي 98-08
	المجموع	ت ح ر[10]	م.م[11]	
الجلفة	1090578	824430	266148	%3.2
المسيلة	590591	666848	323743	%2.1
الأغواط	445868	371462	84406	%3.8
الهضاب العليا الوسطى	2537037	1862740	674297	%2.9
الجزائر	34074911	23764687	10310224	%1.6

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، التعداد العام للسكان والسكن (1998- 2008).

3.2%[12] وهو بذلك أعلى بكثير من المعدل الوطني للفترة نفسها والذي قدر ب: 1.6%[13]، إذ تأتي ولاية الجلفة في مقدمة الولايات التي تعرف زيادة سكانية كبيرة وتسجل أعلى المعدلات وتعزى هذه الزيادة دائما إلى قلة الوعي في أوساط السكان وخاصة الساكنة الريفية، وتعدد الزيجات بالدرجة

7 نفس المرجع.
8 نفس المرجع.
9 نفس المرجع، تعداد (1998-2008).
10 التجمع الحضري الرئيسي.
11 المناطق المبعثرة.
12 مرجع سابق، تعداد (1998-2008).
13 نفس المرجع.

الأولى، وكذا استمرار استقطاب ولاية الجلفة لسكان الولايات المجاورة، إضافة إلى استفادة الولاية من المشاريع القطاعية والبرامج الاقتصادية الخاصة.

وأحتلت ولاية الجلفة من خلال أرقام التعداد العام للسكان والسكن لسنة 2008 المرتبة السادسة وطنيا من حيث عدد السكان [14]. وبحكم انتمائها للهضاب العليا الوسطى فإن عدد سكان ولاية الجلفة يمثل تقريبا نصف ساكنة هذه المنطقة ويقدر ب: 45 %[15] من مجموع سكان الهضاب العليا الوسطى، والجدول رقم (04) يوضح ذلك:

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن عدد سكان منطقة الهضاب العليا الوسطى يقدر ب: "2537037 نسمة أي ما يمثل 07.45% من العدد الإجمالي لسكان الجزائر، وتحتل ولاية الجلفة المرتبة الأولى في عدد سكان المنطقة أي ما يمثل 45%، وتأتي ولاية المسيلة في المرتبة الثانية بما يمثل 39.50% ، لتحتل ولاية الأغواط المرتبة الأخيرة من حيث عدد السكان ويقدر ب: 455868 نسمة أي ما يمثل 17.97% من مجموع سكان منطقة الهضاب العليا الوسطى، ولكن بمعدل نمو يقدر ب: 3.8% وهو بذلك يفوق المعدل المسجل بولايتي الجلفة والمسيلة ومتوسط معدل المنطقة"[16].

وتعود هذه الزيادة المعتبرة المسجلة في عدد السكان وكذا نموهم بالدرجة الأولى إلى ارتفاع معدل الخصوبة والزيادة الطبيعية للسكان واستقطاب هذه الولايات لسكان المناطق المجاورة بفضل استفادتهم من عديد المشاريع التنموية والبرامج الخاصة على غرار برنامج الهضاب العليا الوسطى. أما عن تسجيل ولاية الأغواط لأكبر معدل نمو سكاني بالمنطقة فيعزى كذلك للزيادة الطبيعية، استقطاب السكان وإنفراد ولاية الأغواط بالاستفادة من صندوق الجنوب[17] مع كل من : الوادي، بسكرة، غرداية، ورقلة، بشار، أدرار، إليزي، تمنراست. إضافة إلى صندوق الهضاب العليا الوسطى. وكذا وجود المنطقة الصناعية الأغواط وحقول الغاز(حاسي الرمل).

[14] نفس المرجع، تعداد 2008.
[15] نفس المرجع.
[16] مرجع سابق، معطيات التعداد العام للسكان والسكن 2008.
[17] يضم صندوق الجنوب الولايات التالية: الأغواط، الوادي، بسكرة، غرداية، ورقلة، بشار، أدرار، إليزي، تمنراست.

2.الهجرة:

" تعتبر حركة انتقال السكان من مكان لآخر، فكل حركة أو تغيير في محل الإقامة المعتاد يعتبر هجرة "[18] ، كما تعد الهجرة عنصرا أساسيا من عناصر الدراسة السكانية لانها تؤثر في نمو السكان وتعد المصدر الثاني لتغيير حجمهم بعد الزيادة الطبيعية. ومن خلالها نميز ونحدد أهمية أي مجال أو منطقة وعلاقاتها الوظيفية والإقليمية، كما يمكن أن تساهم في تغيير الخصائص السكانية والاقتصادية من خلال تغيير التركيبة السكانية والاقتصادية والتي قد تخلق نتائج إيجابية أو سلبية لكل تركيبة، ولها أهمية كبيرة في إقامة المنشئات العمرانية وفي التعمير ومدى تجهيز المجال وقدرته على أداء مختلف الوظائف الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية.

2. تطور عدد سكان التجمعات الحضرية الرئيسية والثانوية والمناطق المبعثرة:

1.3. تطور عدد السكان المتجمعين: من خلال الجدول رقم(05) الذي يمثل تطور عدد السكان المتجمعين. فإن تطور عدد السكان المتجمعين سواء المقيمين في التجمعات الحضرية الرئيسية أو التجمعات الحضرية الثانوية يأخذ منحى متزايدا من سنة لأخرى.

بما يثبت منحى التوجه نحو التجمع على حساب التشتت، وبالتالي تكريس ظاهرة التحضر التي تعرفها الجزائر عامة. " في تعداد 2008 بلغ عدد السكان المتجمعين في المراكز الحضرية الرئيسية 824430 نسمة أي ما يمثل 75.50% من مجموع السكان، وبلغ عدد سكان التجمعات الحضرية الثانوية 49790 نسمة أي 04.50% من مجموع السكان، وبالتالي فإن عدد السكان المتجمعين يمثل 80% من المجموع الإجمالي لسكان الولاية بعد أن قدر عددهم 623995 نسمة خلال تعداد 1998، أي بمعدل زيادة يقدر ب: 40.20%

[18] مربيعي السعيد، التغيرات السكانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص152.

بالنسبة للفترة (1998– 2008)، ومعدل نمو يقدر ب: 3.44%[19].

الجدول رقم 05: ولاية الجلفة توزيع السكان حسب التشتت سنة 2008

البلديات التي يقيم أغلب سكانها في التجمع الحضري الرئيسي	البلديات التي يقيم أغلب سكانها في المنطقة المبعثرة	البلديات التي يقيم أغلب سكانها في التجمع الثانوي والمناطق المبعثرة
الجلفة، مسعد، عين وسارة، حاسي بحبح، الإدريسية، فيض البطمة، البيرين، حد الصحاري، دار الشيوخ، عين الإبل، الشارف، عين أفقه، عين معبد، مجبالرة، سيدي لعجال، اتلقديد، حاسي العش، الدويس، عين الشهداء، زكار.	القرنيني، الخميس، سيدي بايزيد، بويرة الأحادب، دلدول، الزعفران، حاسي فدول، سد رحالن المليليحة، بنهار، سلمانة، أم العظام، عمورة	القطارة، تعظميت، بن يعقوب.

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصاء، التعداد العام للسكان والسكن 2008

سادسا: دراسة وتحليل الهيكلة الحضرية وهيراركية المراكز:

إن أي عملية للتهيئة العمرانية والتنمية المندمجة تتركز أساسا على المعرفة الدقيقة للتوزيع المجالي للسكان، سواء الحضريين أم الريفيين، إضافة إلى تحديد وظيفة كل التجمعات ودورها المجالي. فمعرفة وفهم الأداء الوظيفي للهيكلة الحضرية يعد عاملا لا يمكن الاستغناء عنه عند تنفيذ أي عملية للتهيئة العمرانية لتجسيد الفعل التنموي بأبعاده المختلفة، بحكم أن التجمعات (حضرية أم ريفية كانت) تعد العنصر المهيكل والموزع الرئيسي للتنمية على صفحة المجال، اعتمادا على النتائج والأرقام التي حملها التعداد العام للسكان والسكن لسنة 2008 دون أن نغفل اعتمادنا على أرقام الدليل الإحصائي للولايات لسنة 2014.

1. التوزيع المجالي للتجمعات: تركز قوي في وسط الولاية.

إن الشبكة الحضرية لولاية الجلفة تتكون من 59 تجمعا موزعة كما يلي:

36تجمعا خاصا بالبلديات التي تحصيها ولاية الجلفة، 23 تجمعا تمثل المراكز الثانوية المنتشرة عبر إقليم ولاية الجلفة، وتنتشر على مساحة تقدر ب: 32256.35 كلم2، أي بكثافة تجمع واحد لكل 556.14 كلم^2. ففي المنطقة الوسطى لولاية الجلفة تتركز 58% من إجمالي التجمعات وتستقطبها مدينة الجلفة.

وبحكم موقعها الجغرافي الذي يتوسط الإقليم الولائي فمدينة الجلفة تستقطب أكثر مكن 58% من حجم التجمعات الموجودة عبر الولاية، أي بكثافة تقدر ب: تجمع واحد على مساحة 362 كلم^2.

إن هذا الانتشار يعزى بالدرجة الأولى إلى الظروف المناخية والطبيعية الملائمة (مناخ شبه جاف)، وسهولة التضاريس الذي ساعد على إقامة عديد المنشئات القاعدية والمشاريع الإنمائية.

من خلال الشكل رقم (03) الذي يمثل هرم المراكز[20] حسب أو حجم التجمعات يمكن تقسيم الشبكة الحضرية

[19] مرجع سابق، التعداد العام للسكان والسكن 2008.

[20] Selon la loi n° 20/2001 du 12 décembre 2001 relative à l'aménagement et au développement durable du territoire et la loi n° 06/2006 du 20 février 2006 portant la loi d'orientation de la ville :

(réseau urbain) إلى خمسة مستويات، وتتميز بضخامة الرأس (macrocéphalie urbaine).

❖ المستوى الأول (100 ألف نسمة):

تمثله مدينة الجلفة بهيمنتها الطاغية واستقطابها لباقي المراكز عبر الولاية. فمدينة الجلفة تعد من بين العشر مدن الأكثر كثافة سكانية عبر التراب الوطني، إذ سبق لها وأن احتلت المرتبة الحادية عشر في ترتيب المدن الأكثر من 100000 نسمة في التعداد العام للسكان والسكن لعام 1998. ومدينة الجلفة تستوعب 26% من سكان الولاية و35% من إجمالي الساكنة الحضرية.

- تسجل زيادة سكانية معتبرة، فخلال الفترة (2008/1998) قدرت الزيادة ب: 107154 نسمة أي حوالي 10000 نسمة في السنة.
- تعد من بين المدن التي تعرف أعلى معدلات النمو الديموغرافي بمعدل قدره: 5.37%.

المركز الرئيسي الحضري (ACL) يأتي في المرتبة الخامسة على المستوى الوطني بعد كل من تجمع إليزي، النعامة، تندوف، والطارف.

شكل رقم 03: هرم [21] المراكز مرتبة حسب المستوى

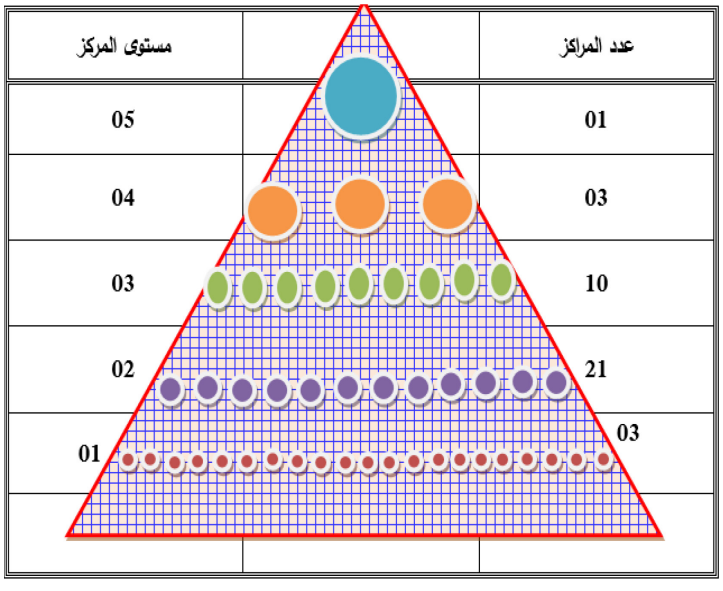

❖ Métropole : agglomération urbaine dont la population totalise au moins 300000 habitants, et, qui à une vocation, autre ses fonction régionales et nationales, a développer des fonctions administratives consiste.

❖ Considéré comme ville : toute agglomération urbaine dont la population totalise au moins 100000 habitants et disposant de fonctions administratives, économiques, sociales et culturelles.

❖ Grande ville : agglomération urbaine totalise au moins 100000 habitants.

❖ Ville moyenne : agglomération urbaine dont la population est comprise entre 50000 et 100000 habitants.

❖ Petite ville : agglomération urbaine dont la population comprise entre 20000 et 50000 habitants.

❖ Agglomération urbaine : espace urbain abritant une population agglomérée d'un moins de 5000 habitants.

❖ Le schéma régional de l'aménagement du territoire (SRAT) défini par l'article 03 de la loi n° 01/20 du 12/12/2001 initie par l'état et approuve par voie législative pour 20 ans et actualiser tout les 05 ans.

[21] يكفي أن نشير أن دراسة هرم المراكز حسب المستوى لم تدرج بعض التجمعات الثانوية والريفية نظرا لغياب المعطيات الإحصائية.

المستوى الثاني (500 ألف– 100 ألف نسمة):

تمثله ثلاث مدن وبدورها تعد مدن توابع وتقع تحت نفوذ مدينة ال وتتمثل في كل من عين وسارة والتي تبعد عن الجلفة ب: 100 كلم، ومدينة حاسي بحبح على بعد 50 كلم، ومدينة مسعد على بعد 76 كلم من عاصمة الولاية وهي تتهيكل على الطريق الوطني رق 01 ورقم 01 ب بالنسبة لمسعد، فهذه المدن الثلاث تستوعب حوالي 300000 نسمة من إجمالي ساكنة الولاية.[22]

المستوى الثالث (20 ألف– 50 ألف نسمة):

تمثله عشر تجمعات تتوزع تقريبا على الجهات الأربع لصفحة الإقليم الولائي (شرق، غرب، شمال، جنوب)، وتتمثل أساسا في كل من : الإدريسية، البيرين، فيض البطمة، حد الصحاري، دار الشيوخ، عين الإبل ، الشارف، عين أفقه، أم العظام، عين معبد.

تجمعات كل من عين معبد، دار الشيوخ، عين الإبل، الشارف، فيض البطمة، الإدريسية تحت الهيمنة الطاغية لمدينة الجلفة بحكم عامل القرب، وكذا قلة المرافق والتجهيزات المختلفة بها ولا سيما الخدمات الصحية والتجارة الر اقية.

المستوى الرابع (5000– 20000 نسمة):

تمثله 21 تجمعا تتوزع على كافة مناطق الولاية (شمال، شرق، جنوب، غرب)، كما تسجل المناطق الحدودية حضورها في هذا المستوى كتمجع بلدية الخميس في أقصى شمال غرب الولاية وتحده ولاية تيسمسيلت، عمورة وتحدها ولاية بسكرة، القطارة وتحدها ولاية الأغواط وتقع تحت مجال نفوذها، إضافة غلى بعض المراكز الثانوية كتمع قرية أولاد عبيد الله.

المستوى الخامس (أقل من 5000 نسمة):

هذا المستوى تمثله التجمعات الرئيسية لثلاث بلديات وهي على التوالي القرنيني ب: 4714 نسمة، عين الشهداء ب: 4596 نسمة، زكار ب: 1847 نسمة، إضافة إلى مجموعة من التجمعات الريفية.

الخاتمة:

بناءا على الدراسة التحليلية لموضوع إشكالية التهيئة العمرانية وآفاق التنمية المستدامة بولاية الجلفة بمحاورها المختلفة، فإن ولاية الجلفة تعرف أعلى معدلات النمو السكاني سنويا كنتيجة حتمية لقلة الوعي وانتشار الأمية في أوساط فئة عريضة من السكان وخاصة في أوساط الساكنة الريفية. وتتميز بعدم التوازن بين النمو السكاني والتوازن المجالي. وبالمقابل، تسجل نموا اقتصاديا ضعيفا في دواليب اقتصادها المحلي. وهذا يعني، أن الثقل الديموغرافي يمثل عبئا كبيرا على السياسات الاقتصادية والبرامج التنموية المسطرة ولا تلوح على المدى المتوسط مؤشرات تدل على انخفاض معدل النمو الديموغرافي، إذ تأتي ولاية الجلفة في مصف الولايات ذات الكثافة السكانية الضعيفة، ويعزى هذا أولا إلى شساعة المساحة الجغرافية للولاية وتركز السكان في كبريات وأهم المراكز الحضرية ولعل أبرزها عاصمة الولاية " مدينة الجلفة" والمدن التوابع: عين وسارة، مسعد، حاسي بحبح على التوالي. وعلى هذا الأساس، فإن مدينة الجلفة تمثل قمة الهرم السكاني والتجمعات الحضرية ذات الأحجام المتوسطة بإمكانها أن تلعب دور مراكز الربط بين المراكز الكبيرة والصغيرة والتي تبقى غير مهيكلة وتنعدم لعديد التجهيزات والمرافق العمومية وكفيلة بإعادة التوازن للشبكة الحضرية.

المصادر والمراجع:

[1] مجلة الرمال، العدد 01، معهد علوم الأرض، جامعة قسنطينة، 1982.

[2] مجلة الرمال، العدد 03، معهد علوم الأرض، جامعة قسنطينة، 1998.

[3] مجلة الرمال، العدد 06، كلي علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية جامعة منتوري– قسنطينة، 2000.

[22] التعداد العام للسكان والسكن لعام 2008.

[4] Bendjelid Abed, planification et organisation de l'espace en Algérie, OPU, Alger, Algérie, 1986.

[5] Ben Atia Farouk, du sous développement au développement urbain des bidonvilles d'Alger, APC, Alger, Algérie, 1986.

[6] Marc cote, Algérie espace et société, édition massan, France, 1996.

[7] Marc cote, L'Algérie ou l'espace retourné, Médéa plus, Constantine, Algérie, 1998.

[8] Bendjelid Ahmed, l'organisation urbaine des bassins intérieurs oranais, formation et fonctionnement, université de paris 03, Sorbonne, France. 1989.

[9] Benderradji Mohamed el Habib, les milieux arides de l'extrême nord-est Algérien de Guerbes aux confins Algéro -Tunisiens, écogeographie et aménagement, faculté des sciences de le terre, de la géographie et de l'aménagement du territoire, université Mentouri- Constantine, Algérie, 2001.

[10] Cherrad Salah Eddine, problématique de l'aménagement de l'espace rural en Algérie, analyse du discours, pratiques spatiales et perspective, université Paul Valery, Montpellier 03, France, 1987.

[11] Coudère Raymond, les hautes steppes sud oranaises, université Paul Valery, Montpellier 03, France, 1979.

[12] Djedidi mohamed, développement économique et social et espace urbain dans le sahel tunisien depuis l'indépendance en trois tomes, VER, de géographie humaine, université de paris 07, paris, France, 1983.

[13] Lakhal Abdelouhab, base économique et rôle spatial des petites villes dans l'Est algérien, essai de typologie, institut des sciences de la terre, université de Constantine, Algérie, 1986.

[14] Raham Djamal, les structures spatiales de l'Est algérien, les maillages territoriaux, urbains et routiers, faculté des sciences de la terre, de la géographie et de l'aménagement du territoire, université de Constantine, Algérie, 200

[15] Office national des statistiques (ONS), résultats des recensements généraux de population et de l'habitat (RGPH) 1966 – 1977 – 1987 – 1987 – 1998 – 2008.